مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

# تحليل اثر ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة ( 2004- 2023)

م.م. علي حامد عبد
جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد
ali.hamid@uofallujah.edu.iq

**المستخلص:**

يهدف البحث إلى تحليل اثر ادوات السياسة المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2023) وتركز مشكلة البحث في ما يعانيه العراق من الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق والتي تتجلى في زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات العسكرية مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة التي يغطيها الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي مما يؤدي إلى زيادة حجم العجز تراكم هذه الديون وبشكل كبير يفوق قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين, ولغرض الوصول إلى هدف الدراسة تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: , وتشير البيانات إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والضرائب مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة ، حيث أدت زيادة الإنفاق العام إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو, وتوصي الدراسة بضرورة الحفاظ على التوازن بين الإنفاق العام مقابل الايرادات العامة من خلال تعديل السياسات المالية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو المستدام .

**الكلمات المفتاحية** :العراق , النمو الاقتصادي , السياسة المالية .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

# Analyzing the impact of fiscal policy tools on economic growth in the Iraqi economy For the period (2004-2023)

Ali Hamid Abd
university of Fallujah, College of Administration and Economics
ali.hamid@uofallujah.edu.iq

## Abstract:

The research aims to analyze the impact of financial policy tools on economic growth in Iraq for the period (2004 - 2023). The research problem focuses on the economic crisis that Iraq is suffering from, which is manifested in the increase in public expenditures, especially military expenditures, which leads to a deficit in the general budget that It is covered by public debt, whether internal or external, which leads to an increase in the size of the deficit. The accumulation of these debts greatly exceeds the government's ability to fulfill its financial obligations to creditors, In order to reach the goal of the study, a number of conclusions were reached, the most important of which are: The data indicate that there is a positive relationship between public spending and taxes with the gross domestic product during the mentioned period, as increasing public spending led to stimulating economic activity and enhancing growth, and the study recommends the necessity of maintaining balance. Between public spending versus public revenues by adjusting financial policies to enhance macroeconomic stability and achieve sustainable growth.

**Keywords**: Iraq, economic development, financial policy.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

**المقدمة :**

تعد السياسة المالية احدى اهم السياسات الاقتصادية والأداة الفاعلة بين الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي الكلي فضلاً عن معالجة التقلبات والاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي , وتقليل التفاوت وإعادة توزيع الدخل, فمن خلال أدواتها وهي الموازنة العامة والإيرادات العامة والنفقات العامة تستطيع التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاهداف ورفع معدل النمو الاقتصادي والعمل على تسريع التنمية الاقتصادية, كما تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي, إذ إنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات المالية، ولهذا فأن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال ادواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها أسلوباً لإدارة الاقتصاديات الوطنية، أو من حيث الأبحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة .

وبالنسبة للاقتصاد العراقي فأنه حظي باهتمام كثير من الاقتصاديين والباحثين وذلك بسبب الظروف المختلفة التي مر بها , إذ واجه اقتصاده اختلالات هيكلية واقتصادية، وخصوصا في القرن الماضي أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتزايد عجز الموازنة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما أدى إلى التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية وتستطيع التأثير على المتغيرات النقدية، فضلاً عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى وخصوصاً السياسة النقدية للوصول إلى الحل الأمثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، لهذا فأن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وهذا يمثل دعماً لمسيرة هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني العراقي في إطار التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد داخلياً وخارجياً.

**أهمية البحث:**

تأتي اهمية البحث من أن حكومات الدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة , وهي في هذا تولي السياسة المالية اهتماماً خاصاً بوصفها تحتل مركز الأهمية من بين السياسات الاقتصادية , مما يجعل تقييم أداء المؤسسة المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية أمراً مهماً وضرورياً ليتسنى معرفة مدى نجاح الاجراءات والسياسات المنفذة في التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي , فضلاً عن ان الاقتصاد العراقي يمتاز بوفرة مالية كبيرة جداً ومن المفروض انها تنعكس بصورة ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث .

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v20i4.17492

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

**مشكلة البحث:**

وتتمثل المشكلة المدروسة في الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق والتي تتجلى في زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات العسكرية مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة التي يغطيها الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي مما يؤدي إلى زيادة حجم العجز. الدين العام للحكومة إن مستوى عدم القدرة على مواجهة أعباءه سيؤدي إلى تراكم هذه الديون بما يتجاوز بشكل كبير قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين، وهو ما سيعكس عبء الدين العام على الحكومة. لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

**فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة طردية بين الانفاق العام و الضرائب مع النمو الاقتصادي ,وهناك علاقة عكسية بين القرض العام و النمو الاقتصادي .

**هدف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل اثر ادوات السياسة المالية على الاقتصاد العراقي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق والإيرادات العامة في العراق .

**منهجية البحث:**

**يعتمد البحث على الآتي:**

الأسلوب الوصفي والتحليلي في عرض الاطار النظري والتحليلي لمتغيرات البحث وتفسير العلاقة بين السياسة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي والمؤشرات الخاصة بالمشكلة وكذلك اتجاهات معدل النمو الاقتصادي في العراق على اعتبار( الإنفاق العام والإيرادات الضريبية )هي المتغيرات المستقلة ومعدل النمو هو (المتغير التابع) .

**الحدود الزمانية والمكانية للبحث:**

**الحدود الزمانية**: تقتصر حدود الدراسة على دراسة دور ادوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدة (2004- 2023).

**الحدود المكانية**: انحصرت الدراسة على العراق.

**المحور الاول: الاطار النظري لأدوات السياسة المالية**

تعد السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ ويمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، بحيث تعمل على تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة على اقتصاد الدولة.

**اولا: مفهوم السياسة المالية**

تعد أهم ادوات السياسة الاقتصادية والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبالذات في ظل الدور الكبير والمتزايد للدولة المعاصر بدرجات الوان حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة اطورها وأوضاعها وظروفها ومواردها وامكاناتها واحتياجاتها، لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية، لأنه يتم وفقاً للوظائف والاهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، والتي يكون مختلف ما بين الدول حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجه تطوره وارتباطه بظروفها ومواردها. [i]

وتُعرف السياسة المالية على أنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية التي تم وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصادية وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدلات التضخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن السيطرة عليه، حيث تُحفز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أما في حالات التوسع الاقتصادي فتحد الحكومة من النمو الاقتصادي المتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانية. [ii]

كما وتُعرَف السياسة المالية على أنها "استخدام الحكومة الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد وتستخدم الحكومة السياسة المالية لتعزيز معدلات النمو والحد من الفقر.[iii]

كما وتُعرَف السياسة المالية على أنها الوسيلة التي يتم من خلالها ضبط مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لرصد التأثير على اقتصاد البلاد، وهي تعمل مع السياسة النقدية التي تكون من خلال البنك المركزي التي تؤثر في العرض النقدي في البلاد، وتستخدم السياسة المالية توليفات مختلفة لتوجيه الأهداف الاقتصادية للبلد. [iv] .

**ثانيا: أهداف السياسة المالية**

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أمور لا تختلف عن أهداف السياسة النقدية والتي أبرزها على النحو التالي :

1. الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والوصول إلى مستوى التوظيف التام.
2. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

3. رفع معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.
4. العمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع, حيث تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. [v]

**ثالثا : تطور السياسة المالية**

تعاقب على السياسة المالية عدة تطورات وفقاً للمذاهب الاقتصادية في العالم، ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل فيه، أما في الفكر الحديث فقد أصبحت متدخلة في كافة المجالات وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والايدلوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد. [vi]

**رابعا: أدوات السياسة المالية :**

**أ- أدوات السياسة المالية التلقائية غير المقصودة:**

ويقوم هذا النوع على تحقيق أهداف السياسة المالية بصورة تلقائية وبدون تدخل من قبل الدولة أو خطط مؤسسية إنما تعمل بشكل تلقائي وذاتي ويطلق عليها الضوابط التلقائية ومن الأمثلة عليها:

١- الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية أو النسبية

٢- المدفوعات التحويلية والتي تتضمن تحويلات على شكل مساعدات أو إعانات من الحكومة إلى القطاع العائلي أو سياسات الدعم للقطاعات الانتاجية داخل الدولة. [vii]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

**ب- ادوات السياسة المالية المقصودة:**

وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على مستوى الانتاج أو الدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي، وتقسم هذه الأدوات إلى:

١- **الإنفاق الحكومي العام**: ويُعرَف على أنه أداة من أدوات السياسة المالية، حيث نقوم الدولة بالإنفاق لتحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنى الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والكهرباء، ويشكل الإنفاق الداخلي أكبر نسبة في الإنفاق الحكومي ويكون عبر الإنشاءات والاستهلاك العام، كذلك مساهمات الحكومة في الشركات المحلية ودعم بعض القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، كما يتم الإنفاق الحكومي في حال حدوث عجز في الموازنة العامة، حيث تقوم الحكومة بتغطية العجز من خلال اقتراضها من المؤسسات المالية الداخلية أو الخارجية، كما ويُعرَف الانفاق العام على أنه الانفاق الذي تتحمله الحكومة من أجل بقائها وللمحافظة على رفاهية المجتمع والاقتصاد ككل، ويعمل الانفاق العام على ضبط حجم الطلب الكلي، حيث أنه في حالة وجود فجوة تضخمية تعمل الدولة على اتباع سياسة مالية انكماشية تهدف إلى تخفيض حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكلي، وفي حالة وجود فجوة ركوديه تعمل الدولة على اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكلي. [viii]

٢- **الضرائب**: وتعتبر أحد أدوات السياسة المالية وتُعرَف الضرائب على أنها مساهمة مالية إلزامية يتم فرضها على الأنشطة والنّفقات والوظائف والدخل سواءً الخاص في الأفراد أو المنشآت، وتُعرَف الضريبة أيضاً بأنّها نوع من أنواع العوائد المالية، وتُفرَض من قِبَل حكومة الدولة على مجموعة من القطاعات، ومنها الأعمال التجارية مثل الخدمات والسلع من التعريفات الأخرى للضريبة أنها مبالغ مالية تفرضها الحكومات من أجل الحصول على دعم مالي للخدمات التي تُقدمها، وتُعتَبر الضريبة نوعاً من أنواع الالتزامات على الأشخاص والأعمال، وعادةً ما تُشكّل نسبةً مئويةً من المال، ويتمُّ تحديدها مسبقاً، وتقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل وضريبة رأس المال وضرائب غير مباشرة مثل ضريبة المبيعات وضريبة الانتاج وضريبة القيمة المضافة، وتؤثر الضرائب على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان حسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني للدولة. [ix]

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

٣- **القرض العام**: وهو أحد أدوات السياسة المالية ويُعرَف على أنه عبارة عن مبلغ نقدي تستوفيه الدولة من الغير سواء كان هذا القرض من الأفراد أم البنوك أم الهيئات الخاصة أم الدولية أم الدول الأخرى و تتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقا لشروط معينة، كما ويُعرَف القرض العام على أنه مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الخارجية و تتعهد برده و دفع الفائدة عنه وفقا لشروط معينة، وتستخدم القروض العامة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات والتي بدورها تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصاد .[x]

**خامسا: أنواع السياسة المالية :**

**1**- السياسة المالية التوسعية :

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف تحفيز الاقتصاد من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي كذلك يطلق عليها "السياسة التسهيلية".

2- السياسة المالية الانكماشية :

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما بهدف خفض الطلب على من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي كذلك يطلق عليها "السياسة التشديدية" .[xi]

**المحور الثاني : الاطار النظري للنمو الاقتصادي**

ان النمو الاقتصادي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ويمثل هدفا أساسياً لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، فجميع الدول تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة ونظراً للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي في تحقيق مستويات معيشة أفضل للأفراد وزيادة قوة الدول فقد تطرقت العديد من النظريات والنماذج لتفسير كيف يحدث النمو وما هي محدداته، ولكن في كثير من الأحيان ما يتم الخلط بين مصطلح النمو الاقتصادي ومصطلح التنمية الاقتصادية رغم الفرق البارز بينهما، لذلك ولكي نفهم ماهية النمو الاقتصادي يجب التفرقة بينه وبين التنمية الاقتصادية.

**اولاً : مفهوم النمو الاقتصادي**

يعرف بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرا الاقتصاد من الكساد فان الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

ومن ثم لا يعتبر ذلك نمواً اقتصادياً ، كما ويعرف النمو الاقتصادي بأنه نصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل فان هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو.[xii]

وايضاً يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، كما ويعتبر النمو الاقتصادي تغيير إيجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن أي انه زيادة الدخل لدولة معينة .[xiii]

ويشير النمو الاقتصادي الى حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الوطني الاجمالي والذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[xiv]

كما ويعرف النمو الاقتصادي بانه عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة الى أخرى ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي والعكس صحيح كلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية انخفضت معدلات النمو في الناتج القومي.[xv]

**ثانيا : أنواع النمو الاقتصادي**

1. النمو التلقائي: هو ذلك النوع من النمو الذي يمكن تحقيقه بطريقة تلقائية دون أن نتبع الأسلوب العلمي للتخطيط. وتجدر الإشارة أن للقطاع الخاص دور هام وريادي فيه، كما يعد هذا النمو عرضة للتقلبات الاقتصادية قصيرة الأمد.
2. النمو المخطط: على النقيض من النمو التلقائي، نجد أن النمو المخطط يحدث نتيجة لعملية تخطيطية شاملة لمختلف الموارد وللاقتصاد القومي عامة، وينتشر في البلدان الاشتراكية.
3. النمو العابر: هو نوع من النمو الذي يحدث نتيجة لعوامل خارجية، إذ يتميز بأنه متغير وغير مستمر، ويرتبط حدوثه بالتحسن المؤقت والمفاجئ في التجارة الخارجية للبلدان وخاصة النامية منها.[xvi]

**ثالثا : التصنيفات الخاصة بالنمو الاقتصادي**

أوضح تنوع الطرق والمعايير التي تم من خلالها تصنيف النمو الاقتصادي وأهمها معيار درجة حدة النمو، ووفقاً لهذا المعيار نجد أن هناك ستة أنواع للنمو الاقتصادي [xvii] :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

1. النمو الاقتصادي الموسع: هو النوع الذي يوازن بين معدل نمو السكان ونمو الدخل حتى يصبح الدخل الفردي في حالة سكون.
2. النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النوع في أن نمو الدخل يفوق نمو السكان مما يعني أن الدخل الفردي في حالة زيادة.
3. النمو الاقتصادي المحتمل: يتمثل في أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية مقارنة بالموارد المتاحة، حيث يتم الاستفادة من جميع المعدات وصولاً للحد الأقصى للاستخدام مما يسهم في تأهيل الموارد البشرية على نحو يحقق الإنتاجية المثلى.
4. النمو المتوازن: يشير هذا النوع إلى النمو الحادث في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية، والتي تشمل التوازن في (ميزان المدفوعات ، توازن الموازنة العامة، غياب التضخم).
5. النمو المتسارع(الهندسي): هو ذلك النوع من النمو الذي يحدث عنده نمو متزايد بسرعة ثابتة.
6. النمو الصفري: يعبر عن المعدل الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال تنمية أنشطة القطاعات المحافظة على البيئة، ويشترط هذا النوع أن يكون معدل النمو يزيد بشكل ثابت ومستمر.

**رابعا : مصادر النمو الاقتصادي :**

يُعَد من أهداف نظريات النمو الاقتصادي تحديد ماهية مصادر هذا النمو، لأن الإنتاجية تعتمد على عناصر الإنتاج من خلال زيادة الموارد، بالإضافة إلى تحسين نوعية العمل والتكنولوجيا المتطورة وغيرها , وشملت مصادر النمو كما يلي:

1. تراكم رأس المال : يُعتبَر رأس المال من أهم عناصر الإنتاج التي تنطوي بداخلها على نوعين منه وهما (رأس المال المادي، رأس المال البشري).
2. عنصر العمل : لعنصر العمل أهمية ودور أساسي في عملية الإنتاج، إذ أن نمو قوة العمل تدل على زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين. كما أن زيادة السكان تدل على زيادة في الاستهلاك وتوسيع حجم السوق ويسهم ذلك في استيعاب العمالة المتزايدة.
3. التقدم التكنولوجي : يُعَد التقدم التكنولوجي أهم مصدر للنمو الاقتصادي والذي يساعد على استمراريته في الأجل الطويل، وهو عبارة عن مجموعة التقنيات المستخدمة في عملية الإنتاج بشكل يحقق الكفاءة وتعمل على تحفيز تسريع عملية النمو.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

4. العوامل البيئية : وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية وجود عوامل بيئية منها السياسي والاقتصادي والثقافي، والتي تعمل على توفير نظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة وتدعم التقدم الاقتصادي.[xviii]

**المحور الثالث :تحليل ادوات السياسة المالية ومؤشر النمو الاقتصادي وبيان العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)**

تلعب السياسة المالية دوراً بارزاً وهاماً في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم، ولأجل هذا الغرض تضع السياسة المالية أولويات رئيسية يعبر عنها في صورة أهداف اقتصادية عامة تسعى لتحقيقها عبر استخدام مجموعة من الأدوات المالية المتعددة.

**اولا : تحليل ادوات السياسة المالية :**

1- **الانفاق العام**: إن جانب الانفاق العام تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة وهو يمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي وله دور كبير ومؤثر في الناتج المحلي الاجمالي، ويمثل الانفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدم في تحسين وضع النشاط الاقتصادي[xix] ، ويمكن توضيح تطور الانفاق العام ونسبة مساهمة الانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري منه في الجدول رقم (1).

**الجدول (1) تطور الانفاق العام ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة(2004- 2023). (مليون دينار).**

| السنوات | الانفاق العام(1) | معدل التغير % السنوي (2) | السنوات | الانفاق العام(1) | معدل التغير % السنوي (2) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 32117491 | -- | 2014 | 113473517 | -4.75 |
| 2005 | 26375175 | -17.88 | 2015 | 70397515 | -37.96 |
| 2006 | 38806679 | 47.13 | 2016 | 67067437 | -4.73 |
| 2007 | 39031232 | 0.58 | 2017 | 75490115 | 12.56 |
| 2008 | 59403375 | 52.19 | 2018 | 80873189 | 7.13 |
| 2009 | 52567025 | -11.51 | 2019 | 111723523 | 38.15 |
| 2010 | 70134201 | 33.42 | 2020 | 76082443 | -31.90 |
| 2011 | 78757666 | 12.30 | 2021 | 102849422 | 35.18 |
| 2012 | 105139576 | 33.50 | 2022 | 76082443 | -26.03 |
| 2013 | 119127556 | 13.30 | 2023 | 198910343 | 161.44 |

**المصدر: 1 التقارير والنشرات الاحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ووزارة التخطيط ولسنوات متفرقة للمدة (2003- 2022) صفحات متفرقة .**

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

**_ 2 معدل التغير السنوي للمؤشرات اعلاه من عمل الباحث (اين ما وجد)بالاعتماد على الصيغة الرياضية الآتية :**

**_ معدل التغير السنوي = ( القيمة الحالية –القيمة السابقة )/(القيمة السابقة)*100**

من الجدول (1) و الشكل (1) يتبين أن الانفاق العام بلغ (32117491) مليون دينار في عام (2004)، ثم انخفض عام (2005) الى (26375175) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (17.8-%), بعدها أخذ بالارتفاع حتى بلغ عام (2008) (59403375) مليون دينار, وبمعدلات تغير سنوي موجبة بلغت على التوالي (47.1% ، 57.8% ،52.1%) وإن سبب هذه الزيادة في الانفاق العام يرجع الى رفع الحصار الاقتصادي بعد عام (2003) عن العراق وتزايد تصدير النفط الخام مما ادى الى زيادة الانفاق العام , وانخفض الانفاق في عام (2009) (52567025) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (11.5-%) وهذا الانخفاض هو بسبب الاثار السلبية التي خلفتها الازمة المالية العالمية لعام (2008)، وبعدها اخذ الانفاق العام بالتزايد حتى بلغ اقصى مستوى له عام (2013) (119127556) مليون دينار, وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (13.3%) وهذه الزيادة ناتجة بسبب زيادة الايرادات النفطية نتيجة لتحسن مستوى التصدير وكذلك انتعاش السوق النفطية العالمية, بعدها انخفض مستوى الانفاق العام الى (113473517) مليون دينار عام (2014), وبمعدل تغير سالب بلغ (4.7-%) وهذا الانخفاض ناتج بسبب الحرب مع الارهاب الذي أدى الى توقف الكثير من مواقع الانتاج النفطية بالعراق مما أدى الى انخفاض الصادرات النفطية والتي انعكست على انخفاض الايرادات ثم النفقات، وبعدها أخذ الانفاق العام بالتزايد حتى بلغ (111723523) مليون دينار عام (2019) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (38.1%), وسبب هذا التزايد في الانفاق يعود الى تحسن الوضع الامني واعادة السيطرة على المحافظات ومن ثم تشغيل المواقع الانتاجية النفطية بعد توقفها وهذا انعكس ايجاباً على زيادة التصدير ومن ثم زيادة الايرادات النفطية وهذا يؤدي ضمنا الى زيادة الانفاق العام الحكومي, لكن سرعان ما انخفض الانفاق العام الى (76082443) مليون دينار عام (2022) وبمعدل تغير سالب بلغ (31.9-%) وهذا الانخفاض ناتج بسبب أزمة فايروس كوفيد (19) الذي ادى الى حدوث تراجع كبير في الاقتصاد العالمي ولا سيما في العراق , اما بعد انتهاء الازمة عاد الاقتصاد العراقي الى الارتفاع حيث بلغت النفقات العام(198910343 ) لعام( 2023) وبمعدل تغير سنوي بلغ (161.44%) وهذا يعود الى ارتفاع اسعار النفط وعودة النشاط الاقتصادي الى وضعه الطبيعي و استئناف النشاطات التجارية الدولية .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

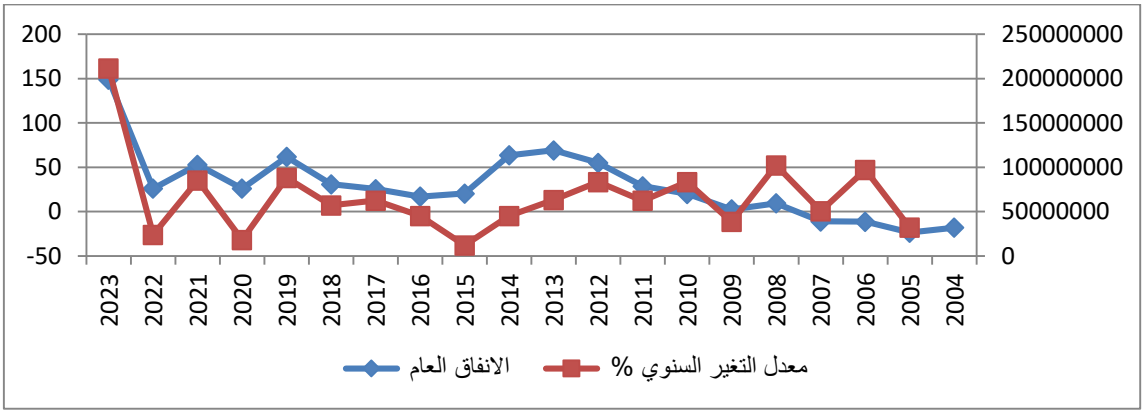


**المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)**

**الشكل (1)** تطور معدلات الانفاق العام ومعدل التغير السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

2- **اجمالي الضرائب :** يبين الجدول (2) الضرائب الجمركية وأهميتها النسبية في إجمالي الإيرادات الضريبية في مدة البحث (2004-2023) إذ تبين إن إجمالي الإيرادات الضريبية كان (128856) مليون دينار وذلك عام 2004، إن ارتفاع نسبة النمو هذه لا يعني زيادة حقيقية في ايرادات الضرائب الجمركية ولكن بسبب إحداث عام 2003 وسقوط النظام أدى إلى تضخم هذه الضريبة في السنة اللاحقة لعام 2003 مما أدى إلى تضخم الضريبة في سنة 2004 ، وكانت نسب ضريبة متفاوت حلال مدة الدراس حيث بلغة نسبه منخفضه في عام (2014) حوالي (2139528) مليون دينار والسبب في ذلك هو تدني الواقع الأمني منذ عام 2014 وسقوط اغلب المنافذ الحدودية بيد الإرهاب وعدم الرقابة الفاعلة عليها من قبل الحكومة المركزية أضافه إلى كثرة التشريعات الضريبية خلال فترات قصيرة والذي يتيح المجال للاجتهاد الشخصي، وعاودت معدلات الضريب الارتفاع في السنوات اللاحقة حيث بلغت (5809733) في عام (2017) ولكن سرعانا ما انخفضت في العام اللاحق الى ما يقارب (4014524) مليون دينار بسبب ازمة كوفيد 19- جميع هذه الأسباب أدت إلى انخفاض الإيرادات الضريبية الجمركية، وان التذبذب في معدل نسب النمو هو إن التجارة الخارجية ترتبط بالضرائب الجمركية خصوصا الاستيرادات وهذا يعني إن تغيير في حجم الاستيرادات ينعكس في ايرادات الضرائب الجمركية والتي تشكل الضرائب على الاستيرادات النسبة الكبيرة منها، حيث إن جميع الاستيرادات سواء كانت بضائع مصنعة أو نصف مصنعة هي دالة في الدخل القومي وبما إن الدخل القومي في العراق يتأثر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

بدرجة كبيرة بالإيرادات النفطية فان تذبذب هذه الإيرادات يؤثر في أجمالي ايرادات الضرائب الجمركية .

**الجدول (2)** اجمالي الضرائب في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023 **(مليون دينار)**

| السنوات | اجمالي الضرائب | معدل التغير السنوي % (2) | السنوات | اجمالي الضرائب | معدل التغير السنوي % (2) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 128856 | | 2014 | 2139528 | -4.2 |
| 2005 | 529101 | 310.6 | 2015 | 2226610 | 4.1 |
| 2006 | 562974 | 6.4 | 2016 | 3898068 | 75.1 |
| 2007 | 1721382 | 205.8 | 2017 | 5809733 | 49.0 |
| 2008 | 2822658 | 64.0 | 2018 | 5686203 | -2.1 |
| 2009 | 3095254 | 9.7 | 2019 | 4014524 | -29.4 |
| 2010 | 1446944 | -53.3 | 2020 | 2781541 | -30.7 |
| 2011 | 1545300 | 6.8 | 2021 | 3788863 | 36.2 |
| 2012 | 2078554 | 34.5 | 2022 | 5430401 | 43.3 |
| 2013 | 2234232 | 7.5 | 2023 | 5546821 | 2.1 |

**المصدر : جمهورية العراق ,وزارة المالية ,الهيئة العامة للضرائب للمدة (2004-2023)**

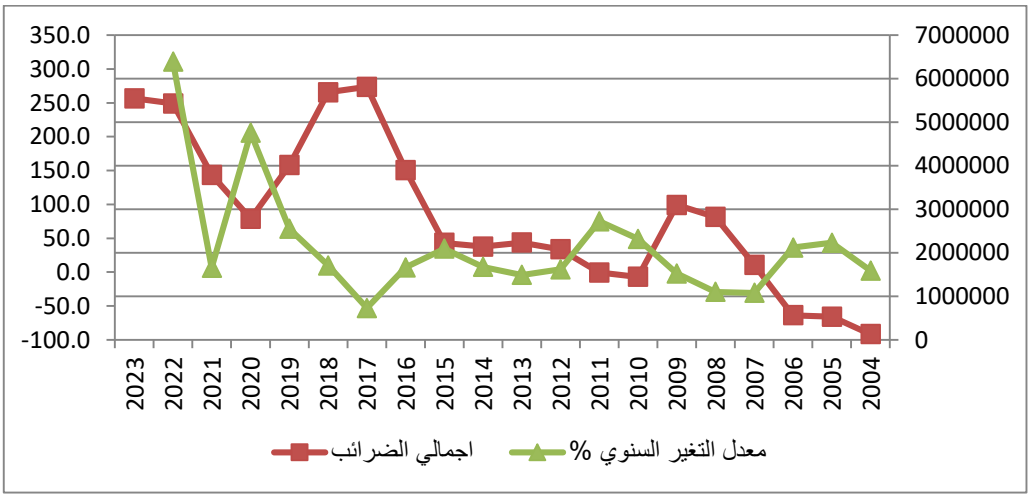


**المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)**

**الشكل (2)** تطور معدلات الضرائب ومعدل التغير السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

والشكل رقم (2)يبين الزيادة النسبية في سلم الإيرادات الإجمالية للضرائب والسبب في ذلك هو خضوع معظم موظفين الدولة للاستقطاع الضريبي هذا من جانب والجانب الآخر هو إدراك

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

المكلفين بضرورة دفع الضريبة للمساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة . إذ بلغ اعلي إيراد متحقق في سنة (2017) وكان (5809733) مليون دينار ، في حين كان ادني إيراد متحقق في سنة (2004) بسبب إحداث الحرب وتردي الأوضاع الأمنية في البلد.

3- **القرض العام :** يتبين من خلال الجدول(3) ان الدين العام بعد عام (2003) اخذ بالتزايد الكبير بسبب تحول مرحلة الحكم السياسي بعد الحرب حيث بلغت القروض (91276) مليار دينار في عام (2004) ويعزي هذا الارتفاع الى الحروب التي مر بها العراق وما غير ذلك من عقوبات دولية على العراق ادت الى ارتفاع نسبة القروض ,اما في عام (2005) فقد انخفض الدين العام الى (59053) مليار دينار بسبب التغير الوضع السياسي في العراق وتحمل الولايات المتحدة مسؤولي ادارتها للملف المديونية الخارجية , وخلال الاعوام الثلاث اللاحقة فقد استمر القروض بالانخفاض ويعود سبب ذلك الى ارتفاع الايرادات النفطية التي ادت الى ارتفاع الانتاج من جه و انتقاء الحاجة الى الاقتراض لتمويل الموازنة من جه اخرى , اما خلال المدة الممتدة من (2014-2017) شهد القروض ارتفاعا مستمرا حتى بلغ قرابة (79224) مليار دينار في عام (2017) ، الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من العام (2014)، والتي تمثلت بانخفاض الايرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط إلى قرابة (25) دولار للبرميل، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية المواجهة تنظيم داعش الإرهابي وتمويل أعباء اخرى كملف النازحين، مما أثقل كاهل الموازنة العامة بسبب قصور الايرادات العامة عن تمويل النفقات العامة، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى تمويل العجز عبر الاقتراض الداخلي والخارجي من أجل سد الفجوة المالية في الموازنة, كما رافق الارتفاع في القروض خلال المدة المذكورة انخفاض حاد في الناتج المحلي , وخلال عامي (2018-2019) انخفض حجم القروض بشكل واضح نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادي و الامنية وارتفاع اسعار النفط وزياد الايرادات الحكومي ,ومن ثم عاود الارتفاع في عام (2020) الى ما يقارب (94571) مليار دينار بسبب تأثره باللازمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها جائح كوفيد-19 و القيود التي فرض على جميع القطاعات الاقتصادي وتوقف العمليات الانتاجية الامر الذ انعكس على انخفاض الصادرات النفطية بالمقابل انخفاض الايرادات العامة , ومن ثم عاود الانخفاض في عامي (2022-2023) حيث بلغ ما يقارب (81710) مليار دينار عام (2023) بسبب تحسن الوضع الصحي وانتهاء ازمة كوفيد-19 وعودة القطاعات الاقتصادية الى الإنتاج وارتفاع اسعار النفط مما انعكس على الايرادات العامة و الناتج المحلي الاجمالي .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

**الجدول (3)** اجمالي القروض في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023 **(مليار دينار)**

| السنوات | اجمالي القروض | معدل التغير السنوي % (2) | السنوات | اجمالي القروض | معدل التغير السنوي % (2) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 91276 | | 2014 | 38758 | 27.8 |
| 2005 | 59053 | -35.3 | 2015 | 52040 | 34.3 |
| 2006 | 38016 | -35.6 | 2016 | 62444 | 20.0 |
| 2007 | 36408 | -4.2 | 2017 | 79224 | 26.9 |
| 2008 | 36409 | 0.0 | 2018 | 75383 | -4.8 |
| 2009 | 28962 | -20.5 | 2019 | 69498 | -7.8 |
| 2010 | 30962 | 6.9 | 2020 | 94571 | 36.1 |
| 2011 | 33331 | 7.7 | 2021 | 99846 | 5.6 |
| 2012 | 30929 | -7.2 | 2022 | 91354 | -8.5 |
| 2013 | 30318 | -2.0 | 2023 | 81710 | -10.6 |

**المصدر :وزارة المالية ,دائرة الدين العام ,نشرات احصائي للمدة (2004-2023)**

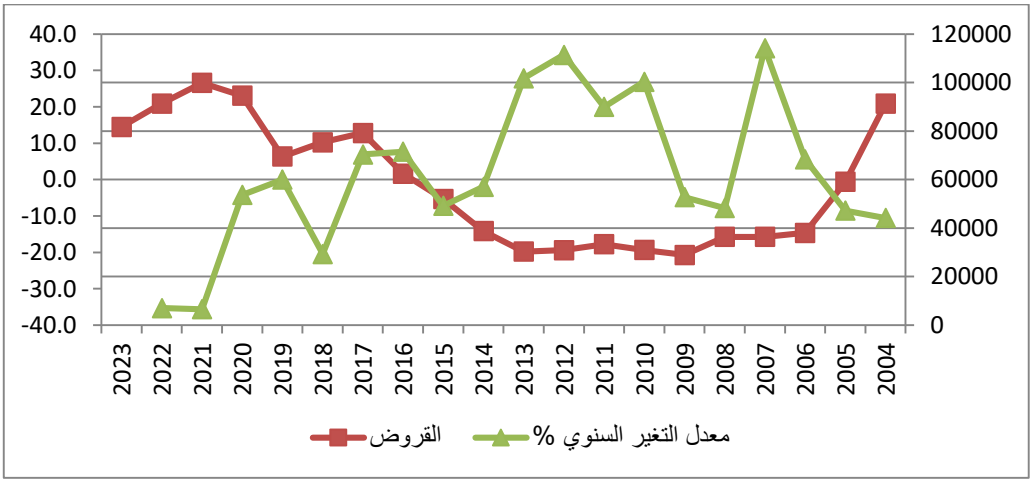


**المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)**

**الشكل (3)** تطور معدلات القروض ومعدل التغير السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

والشكل رقم (3)يبين الزيادة في القروض للمساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة , إذ بلغ اعلي قرض متحقق في سنة (2021) وكان (99846) مليار دينار ، بسبب تردي الاوضاع الصحي وانخفاض اسعر النفط مما انعكس على الموازنة العامة

**ثانيا : تحليل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)**

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

يعمل الاقتصاد العراقي بعدد كبير من المتغيرات ويهدف من خلال هذه المتغيرات إلى تحقيق أهداف اقتصادية عدة ومنها النمو الاقتصادي, لذلك من الضروري البحث عن الإمكانات الفعلية للاقتصاد من حيث انتاج السلع والخدمات, وأنّ المتغير الذي يعكس ذلك لأي دولة هو الناتج المحلي الإجمالي سواء من قبل المواطنين أو الأجانب خلال مدة زمنية معينة غالبًا ما تكون سنة, لاسيما أنّ الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي أحادي الجانب إذ يشكل القطاع النفطي الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ تم الاعتماد في هذا البحث على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي في العراق وكما يتضح من خلال الجدول (4) الآتي:

**الجدول (4)** تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة(2004 -2023) **(مليون دينار)**

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | معدل التغير % السنوي (2) | السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | معدل التغير % السنوي (2) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 53235358 | -- | 2014 | 266332655 | -2.65 |
| 2005 | 73533598 | 38.13 | 2015 | 194680972 | -26.90 |
| 2006 | 95587954 | 29.99 | 2016 | 196924142 | 1.15 |
| 2007 | 111455813 | 16.60 | 2017 | 221665709 | 12.56 |
| 2008 | 157026061 | 40.89 | 2018 | 254870184 | 14.98 |
| 2009 | 130643200 | -16.80 | 2019 | 262917150 | 3.16 |
| 2010 | 162064566 | 24.05 | 2020 | 219768798 | -16.41 |
| 2011 | 217327107 | 34.10 | 2021 | 301468600 | 37.18 |
| 2012 | 254225491 | 16.98 | 2022 | 198774325 | -34.06 |
| 2013 | 273587529 | 7.62 | 2023 | 298864532 | 50.35 |

**المصدر:**

**وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرت احصائية لسنوات متفرقة للمدة (2003- 2023) .**

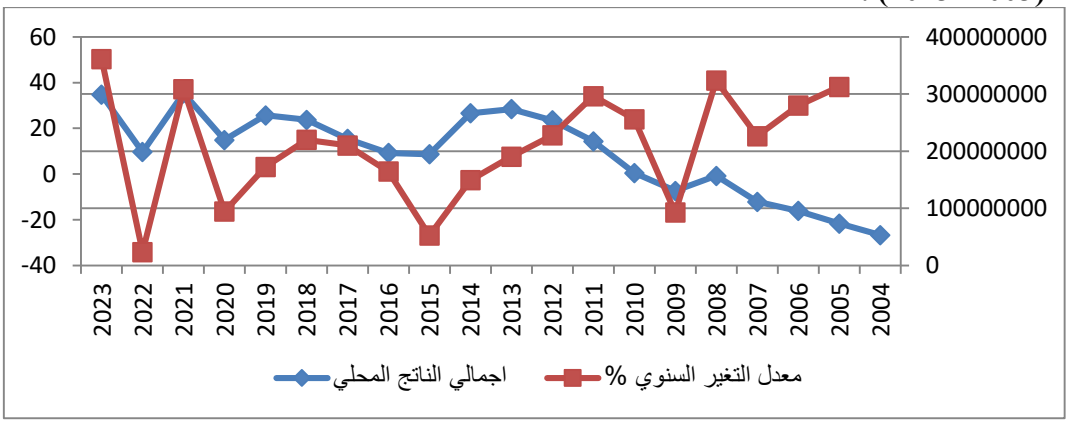


**المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)**

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

**الشكل (4)** تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة(2004- 2023)

يلاحظ من خلال الجدول (4) و الشكل (4) أنّ الناتج المحلي الإجمالي قد أخذ مساراً تصاعديًا خلال مدة البحث (2004 – 2023) ففي عام (2004) بلغ (53235358) مليون دينار واستمر بالارتفاع حتى بلغ (157026061) مليون دينار في عام (2008) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.8%) وهذه الزيادة قد تعود إلى الموارد المالية الكبيرة العائدة على الاقتصاد العراقي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية, وواصل الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع حتى بلغ (273587529) مليون دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.6%) وهذا الارتفاع يمكن إرجاعها إلى الارتفاع المستمر للإيرادات النفطية وكذلك نجاح البنك المركزي في خفض معدل التضخم الاقتصادي خلال تلك المدة, لكن الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضًا ملموسًا خلال الاعوام (2014-2015)إذ بلغ (266332655) مليون دينار عام (2014) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (206-%) بينما بلغ عام (2015) ما يقارب (194680972) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (26.9-%) وقد يعود السبب في ذلك الانخفاض إلى العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية وما خلفتها تلك العمليات من خراب وتدمير للبنى التحتية بالإضافة الى ما رافقها من انخفاض لأسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاض الإيرادات النفطية وهذه هي طبيعة الاقتصادات التي تغلب عليها الصفة الريعية ومن بين تلك الاقتصادات هو الاقتصاد العراقي والذي تعاني فيه القطاعات الانتاجية غير النفطية من الإهمال فضلاً عن الفساد المالي والإداري المستشري في اغلب أجهزة الدولة مما جعل الناتج المحلي الإجمالي في العراق مختلف عن مثيلاته من دول العالم, وبعد ذلك عاد الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع ففي عام (2016) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (196924142) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (1.1%) وواصل ذلك الارتفاع حتى بلغ (262917150) مليون دينار عام (2019) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (.13%) وكان ذلك الارتفاع نتيجة استعادة العراق لمكانته في الأسواق النفطية وأصبح ينتج كميات كبيرة من النفط إذ إنّ ذلك الارتفاع في أسعار النفط خلال تلك المدة انعكس بشكل إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق والذي تزامن مع انخفاض الإنفاق العسكري وقد وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام (2022) إذ بلغ (198774325) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (24.3-%) وذلك بسبب تفشي فايروس كورونا (COVID-19) والذي اجتاح مختلف بلدان العالم وتسبب في اختلال اقتصادات تلك البلدان بسبب سياسات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

الإغلاق شبه التام بين مختلف دول العالم بالإضافة الى الإجراءات الوقائية ومنها تقليص الدوام الرسمي لمختلف مفاصل الدولة وكذلك انخفاض أسعار النفط بسبب ارتفاع حالات الإصابة بفايروس كورونا وإدراك العالم خطورة الوباء فانعكست تلك المخاوف على الطلب على النفط مما أدى إلى انخفاض أسعاره وبهذا شهد الاقتصاد العراقي ازمة مزدوجة تمثلت بفايروس كورونا (COVID-19) والتي انعكست على الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على أسعار النفط حين ذاك والذي يعد المورد الرئيس للاقتصاد العراقي , وخلال عام (2023) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى ما يقارب (298864532) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب (50.35) ان سبب هذا الارتفاع بسبب تعافي الاقتصاد العالمي و والاقتصاد العراقية خاصتا من ازمة (COVID-19) التي ضربت العالم وارتفاع الصادرات العراقي وخصوصا من القطاع النفطي الذي يشكل المصدر الرئيس للصادرات العراقية كل هذا عاد على الاقتصاد العراقي بالنفع مما ادى الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي .

**ثالثا : العلاقة بين ادوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي**

إن تأثير الإنفاق العام و الضرائب و القروض على الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد أمر بالغ الأهمية, وهناك علاقة قوية بين مكونات التمويل العام هذه والأداء الاقتصادي العام.

من خلال الشكل(5) ونتائج التحليل السابقة تبين ان هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2023 حيث خلال هذه الفترة، شهد الإنفاق العام في العراق زيادة مطردة وعلى الرغم من التذبذبات السياسية والأمنية، فقد أدى هذا الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما انعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية , حيث ارتفعت النفقات العامة خلال المدة من (2004-2014) بشكل تدريجي تحليل البيانات المتاحة يُظهر أن نمو الإنفاق العام خلال هذه الفترة كان مصحوبًا بنمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين طرية , اما المدة (2013-2015) -استمر هذا الاتجاه الصعودي بالنفقات العامة وأيضا في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مما يثبت العلاقة الطرية بين المتغيرين , يوضح هذا التحليل القوي للبيانات أن هناك علاقة طردية واضحة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2023. وهذا يشير إلى

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

أن الإنفاق الحكومي كان له دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق خلال هذه الفترة , وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية .

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في رسم السياسات الاقتصادية وإجراء المقارنات المحلية والدولية. وبالتالي فإن طبيعة العلاقة بين الرسوم الجمركية والناتج المحلي الإجمالي تنبع من الأهمية النسبية للرسوم الجمركية. وعندما يتم فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، من أجل حماية الاقتصاد الوطني، فإن الطلب المحلي على السلع المصنعة محليا سيزيد، مما سيشجع نمو الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للمنطق الاقتصادي، فإن العلاقة بين الجمارك. الضرائب والناتج المحلي الإجمالي إيجابيان (بشكل مباشر) ومن الشكل (5) يتضح أن هناك مسار تصاعدي واضح، حيث أن منحنى إيرادات الضرائب الجمركية ومنحنى الناتج المحلي الإجمالي يرتفعان تدريجياً وهما إيجابيان (بشكل مباشر). ومن الجدير بالذكر أنه خلال الفترة 2004-2008 ارتفع منحنى الإيرادات الجمركية بسبب زيادة الإيرادات الجمركية مما أدى إلى ارتفاع منحنى الإنتاج، ثم أخذ المنحنين سوية بالانخفاض على أثر الأزمة المالية العالمية في سنة 2009 ، ثم بعد ذلك ارتفع منحنى الايرادات الكمركية نتيجة ارتفاع حصيلة الايرادات الكمركية في سنة 2013 , بالمقابل شهد منحنى الناتج ارتفاعاً ملحوظاً ، ثم بعد ذلك ارتفع مسار المنحنيين بشكل متزايد نتيجة تفعيل قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 , نستنتج من ذلك أن للضرائب الكمركية علاقة ايجابية بالناتج المحلي الاجمالي

ويبين الشكل (5) أن هناك علاقة سلبية بين القرض العام والناتج المحلي الإجمالي. كان القرض العام للعراق مرتفعاً جداً في السنوات الأولى من الدراسة، لكنه حقق انخفاضاً كبيراً خلال فترة الدراسة, وكان منخفضا في بداية الفترة لكنه بدأ بالارتفاع بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي وزيادة صادراته النفطية فضلا عن انخفاض الدين الخارجي العام بعد أن أكمل العراق إعادة هيكلة ديونه مع دول نادي باريس التي كتبت أنه تم إسقاط الديون المستحقة على العراق بنسبة (80%)، كما تم شطب الديون المستحقة للعراق على بعض الدول خارج نادي باريس، مما يدل على أن سياسة إدارة ديون العراق تسير في الاتجاه الصحيح, وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادي .

بشكل عام، تُظهر البيانات أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من الإنفاق العام و الضرائب من ناحية، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ناحية أخرى , وهناك علاقة عكسية بين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

القرض العام و الناتج المحلي الاجمالي من ناحية اخرى , في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2023, وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية .

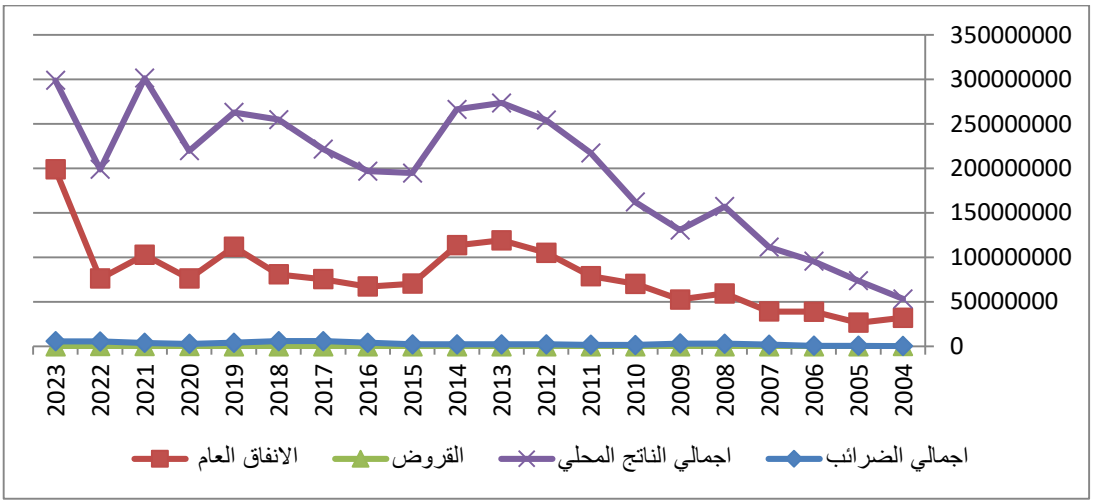


**المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1,2,3,4)**

**الشكل (5)** العلاقة بين الايرادات العامة و الضرائب و القروض و الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023

## الاستنتاجات و التوصيات

### الاستنتاجات :

1. تم اثبات فرضية البحث من خلال نتائج الجانب التحليلي والتي تنص على وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والضرائب العامة مع النمو الاقتصادي, اضافة الى وجود علاقة عكسي بين القرض العام و النمو الاقتصادي .
2. كان للإنفاق العام في العراق دوراً مهماً في دفع النمو الاقتصادي، إذ شكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة و تركز الحكومة العراقية على زيادة الإنفاق الاستثماري في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، مما سيساعد على تعزيز الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد العراقي.
3. ان الضرائب العامة التي تفرضها الحومة سواء كانت ضرائب مباشره او غير مباشر لها اثر واضح على النمو الاقتصادي حيث كانت تسهم في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي مما يعني رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن الوضع الاقتصادي ,شرط ان لا تكون للضرائب عبء كبير على المواطن ,اين تحدد قيمتها حسب خطط مدروسة .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

**التوصيات :**

1. أوصت الدراسة بأن تستمر الحكومة في تخصيص نسبة مناسبة من الإنفاق العام للمشاريع التنموية والاستثمارية لتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة مستويات النمو.
2. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات للحد من تقلبات إيرادات الموازنة العامة.
3. يجب بذل المزيد من الجهود لتحصيل الإيرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم، لتسهيل تمويل الإنفاق العام وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.
4. وتوصي الدراسة بضرورة الحفاظ على التوازن بين الإنفاق العام والإيرادات العامة من خلال تعديل السياسات المالية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو المستدام.
5. ضرورة العمل على تكثيف الجهود لعمل السياسات الاقتصادية الكلية بهدف ترشيد الانفاق العام خلال مدة البحث .

**المصادر والمراجع**

1. أحمد ، كبداني سيدي ، ٢٠١٣ ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية " دراسة تحليلية وقياسية" ، أطروحة دكتوراه ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر.
2. أشرف يونس عبدالكريم الخطيب، "العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016.
3. الأمين ، عبد الوهاب ، ٢٠٠٢ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط 1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، جامعة عمان ، الاردن .
4. ايدجمان ، مايكل ، ٢٠١٠ ، الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة ، محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية .
5. بدر شحدة سعيد حمدان، "تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2012.
6. التقارير والنشرات الاحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ووزارة التخطيط ولسنوات متفرقة للمدة (2004- 2023) صفحات متفرقة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

7. خلف ,فليح حسن (2008), المالية العامة , الطبعة الاولى ,عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ,الاردن _عمان.
8. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990،2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005 .
9. روان وجيه نجار، ما هي السياسة المالية، منشور عبر: منصة موضوع، 2019/6/18.
10. سامية البطمة، شيرين الباشا، مجمل في الاقتصاد، دائرة الاقتصاد - كلية الأعمال والاقتصاد- جامعة بيرزيت، 2017، فلسطين.
11. شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، 2015.
12. العلي ، عادل فليح (2011) المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل ، العراق .
13. فريال، ما الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، منشور عبر: منصة التداول بسهولة، 2021/3/4.
14. كبداني سيدي أحمد، بن بوزيان محمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر، 2013.
15. كمال عبد حامد آل زيارة، محاضرات المالية العامة والتشريع المالي- القروض العامة، منشور عبر : موقع جامعة أهل البيت- العراق، 2018.
16. كواشخية ، إسحاق ، ٢٠١٥ ، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر " تحليل مدى ملائمة قانون اوكين " ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر .
17. محمد ابراهيم خلف، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان "التداخل بين السياسة النقدية والمالية: دراسة حالة الأردن 2004-2014، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2016، الأردن.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

18.محمد عبد الكريم الطرودي، تعريف الضريبة، منشور عبر: وكالة عمون الإخبارية، 2018/5/12.

19.مهدي الناصر، مفهوم الانفاق الحكومي، منشور عبر: منصة الحل نت الإعلامية السورية، 2018/5/19.

20. ناريمان دحدوح، "أثر النمو الاقتصادي على الفقر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)"، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2020.

21.نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، مطبعة الحامد، الطبعة الأولى، 2006، الأردن.

22.هناء علي البشير بالحاج، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية الحقوق – قسم القانون العام، جامعة عين شمس، 2016، مِصر.

23.هيفاء غدير، أهداف السياسة المالية، منشور عبر: منصة المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، 2018/1/30.

24.وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرت احصائية لسنوات متفرقة للمدة (2004- 2022) .

25.وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية , اصدارات مختلفة للمدة (2004- 2023) .

---

[i] خلف ,فليح حسن (2008), المالية العامة , الطبعة الاولى ,عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ,الاردن _عمان , ص 57.

[ii] روان وجيه نجار، ما هي السياسة المالية، 2016 , ص94 .

[iii] خلف ,فليح حسن (2008), المالية العامة , الطبعة الاولى ,عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ,الاردن _عمان, ص 88.

[iviv] سامية البطمة، شيرين الباشا، مجمل في الاقتصاد، دائرة الاقتصاد - كلية الأعمال والاقتصاد- جامعة بيرزيت، 2017، فلسطين, ص 24.

[v] هيفاء غدير، أهداف السياسة المالية، منشور عبر: منصة المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، 2018/1/30, ص 89.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (4) 2024

[vi] هناء علي البشير بالحاج، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية الحقوق – قسم القانون العام، جامعة عين شمس، 2016، مِصر, ص 83.

[vii] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، مطبعة الحامد، الطبعة الأولى، 2006، الأردن, ص 48.

[viii] مهدي الناصر، مفهوم الانفاق الحكومي، منشور عبر: منصة الحل نت الإعلامية السورية، 2018/5/19, ص40.

[ix] محمد عبد الكريم الطرودي، تعريف الضريبة، منشور عبر: وكالة عمون الإخبارية، 2018/5/12, ص69.

[x] كمال عبد حامد آل زيارة، محاضرات المالية العامة والتشريع المالي- القروض العامة، منشور عبر : موقع جامعة أهل البيت- العراق، 2018,ص92

[xi] فريال، ما الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، منشور عبر: منصة التداول بسهولة، 2021/3/4,ص75.

[xii] ايدجمان ، مايكل ، ٢٠١٠ ، الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة ، محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ,ص96.

[xiii] كواشخية ، إسحاق ، ٢٠١٥ ، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر " تحليل مدى ملائمة قانون اوكين " ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ,ص77.

[xiv] كبداني سيدي أحمد، بن بوزيان محمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر، 2013,ص19.

[xv] الأمين ، عبد الوهاب ، ٢٠٠٢ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط 1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، جامعة عمان ، الاردن ,ص137.

[xvi] بدر شحدة سعيد حمدان، "تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2012, ص58.

[xvii] شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، 2015, ص87.

[xviii] أشرف يونس عبدالكريم الخطيب، "العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016 , ص76.

[xix] العلي ، عادل فليح (2011) المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل ، العراق,ص38.